الوجه الثاني انه اما ان يكون قابلا للتحيز او لا يكون فان كان الاول
لزم ان يكون جسما مركبا وهو محال كما يأتي وان كان الثاني لزم
ان يكون بمنزلة الجوهر الفرد ولقايل ان يقول ان عنيت بالتحيز
تفرقته بعد الاجتماع او اجتماعه بعد الافتراق فلا نسلم ان ما
لا يكون كذلك يلزم ان يكون حقيرا وان عنيت به ما يشار اليه
او يتميز من شيء عن شيء لم نسلم ان مثل هذا ممتنع بل نقول ان كل
موجود قائم بنفسه فانه كذلك وان ما لا يكون كذلك فلا يكون
الا عرضا قائما بغيره وانه لا يعقل موجود الا ما يشار او ما يتوهم
ما يشار اليه كما قد بسطنا في موضعه وسيأتي الكلام على نفي جهة نفيه
قال والثالثة لا تخلو اما ان يكون لذاته قابلا لحلول الاعراض
المتعاقبة او لا فان كان الاول فيلزم ان يكون محلا للحوادث وهو
محال كما يأتي وان كان الثاني فيلزم امتناع ذلك على كل الجواهر
ضرورة الاشتراك بينها في المعنى وهو محال خلاف المحسوس
ولقايل ان يقول الجواب من وجوه احدها انا لا نسلم امتناع
حلول الاعراض المتعاقبة وانت قد اعتمدت في هذا الوجه الذي ذكرته
من تناقض اهل هذا القول على نفي الجسم والجوهر فلو جعلت
هذا حجة في ذلك لزم المصادرة على المطلوب اذ كنت في كل من
المسئلتين تعتمد على الاخرى وان اعتمدت على نفيهما بالوجوه
الاخر فقد عرف فساد كلامك وكلام غيرك الثاني ان يقال
ولم قلت انه اذا امتنع حلول الحوادث على بعض الجواهر يمتنع على
سائرها الست تقول ان ذلك يمتنع على بعض الذوات دون بعض

وبعض القائمين بانفسهم دون بعض وبعض الموصوفات دون بعض
فلو قال لك قايل الاشتراك في كون كل من الشيئين ذاتا قائمة بنفسها
موصوفة بالصفات يوجب اشتراكهما في حلول الحوادث لكان هذا
القول اما ان يلزمك واما ان لا يلزمك فان لزمك كان هذا لازما لك
ولمنازعك فليس لك ان تنفيه وان لم يلزمك فما كان جوابك
عن الزام من يلزمك به هو جواب منازعك فان قلت الاشتراك
في الجوهرية اشتراك في المعنى الذي لاجله جاز قيام الحوادث به قال
لك كل من الخصمين والاشتراك في الذاتية والموصوفية والقيام بالنفس اشتراك في المعنى الذي لاجله جاز قيام الحوادث به وانت
اذا انصفت علمت ان البابين واحد الثالث ان يقال ما تعني
بقولك الاعراض المتعاقبة اتعني بها احوالا التي دلت النصوص
على قيامها بها ام غير ذلك الاول مسلم لكن لا نسلم مساواة المخلوقات
له في خصايصه والثاني ممنوع قال الرابع انه لا يخلو اما ان يكون
ذا مكان قابلا لان يشار اليها انها هنا او هناك او لا يكون قابلا لذلك
فان كان الاول فيكون متحيزا اذ لا معنى للمتحيز الا هذا والتحيز على الله
محال لوجهين الاول انه اما ان يكون منتقلا عن غيره او لا يكون
منتقلا عنه فان كان منتقلا عنه فيكون متحركا وان لم يكن منتقلا
عنه فيكون ساكنا والحركة والسكون حادثان على ما يأتي ومالا
يخلو عن الحوادث فهو حادث الوجه الثاني ان اختصاصه
بحيز اما ان يكون لذاته او لمخصص من خارج فان كان الاول فليس
هو اولى من تخصيص غيره من الجواهر به ضرورة المساواة في المعنى